وزير العمل وزير الشؤون القانونية يقوم بجولة ميدانية للاطلاع على مدى التزام المنشآت بتطبيق قرار حظر العمل وقت الظهيرة

قام يوسف بن عبد الحسين خلف وزير العمل وزير الشؤون القانونية بجولة ميدانية شملت عدداً من المواقع الإنشائية، وذلك لمتابعة التزام المنشآت بتطبيق القرار رقم (5) لسنة 2026 بتنظيم حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف، الذي ينص على منع تشغيل العمال الذين تقتضي طبيعة عملهم الوجود تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة، من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الساعة الرابعة عصراً، خلال الفترة من 15 يونيو إلى 31 أغسطس 2026.

وخلال الجولة اطلع الوزير على الإجراءات المتبعة من قبل المنشآت في مواقع العمل، والتقى عدداً من مشرفي السلامة المهنية بالمواقع، مؤكداً في هذا الإطار أهمية مواصلة تعزيز بيئة العمل، بما يسهم في الحد من الإصابات المهنية والإجهاد الحراري، ولا سيما خلال فترة الصيف. وفي هذا السياق أشاد يوسف بن عبد الحسين خلف وزير العمل وزير الشؤون القانونية بالمستوى العالي من التزام المنشآت بتطبيق القرار، بما يعكس وعي أصحاب العمل بمسؤولياتهم في توفير بيئة عمل آمنة وصحية، وحرصهم على حماية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري، بما يتوافق مع اشتراطات السلامة والصحة المهنية، ويؤكد اهتمام مملكة البحرين بتعزيز بيئة عمل آمنة ومحفزة على الإنتاجية.

ويواصل فريق التفتيش بوزارة العمل تنفيذ جولاته الميدانية اليومية على مواقع العمل المشمولة بالقرار خلال ساعات الحظر، للتحقق من التزام المنشآت بأحكامه، بما في ذلك توفير وسائل الوقاية من الإجهاد الحراري، ومياه الشرب الكافية، والاستراحات المناسبة، وغيرها من اشتراطات السلامة والصحة المهنية. كما يتولى الفريق رصد أي مخالفات وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المقررة.

هيئة الثقافة والآثار:

تعاون مشترك في مجال البحث الأثري تحت المياه مع جهاز التسجيل العقاري ومعهد بحوث الممتلكات الثقافية بجامعة «تيكيو» في اليابان

في خطوة رائدة على مستوى البحث الأثري أطلقت هيئة البحرين للثقافة والآثار مبادرة تعاون مشترك مع جهاز المساحة والتسجيل العقاري ومعهد بحوث الممتلكات الثقافية بجامعة «تيكيو» في اليابان، بهدف الكشف عن التراث المغمور بالمياه في مملكة البحرين.

وتهدف هذه المبادرة إلى توظيف التقنيات الحديثة والمتقدمة في استكشاف القطع الأثرية وحطام السفن التي تقع تحت مياه البحر، بما يسهم في تعزيز فهم التاريخ الإنساني لمملكة البحرين، كما تسلط الضوء على العلاقة العميقة بين سكان البلاد والبحر، الذي يُعد مكونًا جغرافيًا رئيسيًا في هوية المملكة وتراثها الثقافي.

وبهذه المناسبة صرح الشيخ خليفة بن أحمد بن عبدالله آل خليفة رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار قائلًا: «نؤكد أهمية التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الثقافية ذات الاهتمام المشترك، حيث يسهم هذا التعاون في تعزيز فرص الكشف عن الموروثات التاريخية في بلادنا، ويفتح آفاقًا جديدة للبحث والتوثيق».

وأضاف: «إن هذا التعاون لا يقتصر على كونه عملاً ميدانيًا أثريًا فحسب، بل يُعد وسيلة فاعلة لاستكشاف الثقافة البحرية في مملكة البحرين، من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة مع الدراسات الأثرية. وهو خطوة مهمة تعكس التزامنا بالحفاظ على تراثنا الثقافي وتطوير منهجيات البحث العلمي في مجال الآثار».

من جهته، صرّح المهندس ناجي سبت مدير عام المساحة بجهاز المساحة والتسجيل العقاري قائلًا: «نعتز بمشاركتنا في هذا المشروع الوطني الذي يعكس تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية في حماية وتوثيق التراث البحري لمملكة البحرين وفق أسس علمية وتقنية متقدمة، ويأتي هذا التعاون والتكامل في إطار حرص المهندس باسم بن يعقوب الحمر رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري المستمر على تعزيز العمل المشترك بين الجهات الوطنية، وتوظيف الإمكانات والكفاءات الوطنية، ويؤكد أهمية توظيف الإمكانات الوطنية لتعزيز حفظ الإرث الحضاري وترسيخ السيادة على المعلومات البحرية».

وأضاف أن الجهاز نجح من خلال خبراته في المساحة البحرية والمسوحات الجيوفيزيائية وأنظمة السونار وتقنيات تحديد المواقع عالية الدقة، إلى جانب توظيف سفينة الأبحاث (المساحة 2050) المجهزة بأحدث الأنظمة لتنفيذ أعمال المسح البحري بكفاءة عالية، في دعم أعمال البحث الأثري تحت المياه، كما يتطلع إلى توسيع التعاون مستقبلًا عبر برامج مسح دورية وتبادل البيانات وتطوير برامج تدريبية مشتركة لبناء القدرات الوطنية، بما يضمن استدامة المواقع المكتشفة وحمايتها للأجيال القادمة.

يذكر أن علم البحث عن الآثار تحت المياه هو فرع من علوم الآثار يركز على دراسة التراث الثقافي المغمور، مثل حطام السفن والموانئ الغارقة والمستوطنات الساحلية، باستخدام تقنيات متقدمة مثل الغوص والمسح الجيوفيزيائي، بهدف تحديد المواقع، وتنفيذ عمليات التنقيب، وتوثيق المواقع رقمياً، بما يسهم في حفظها وفهم تاريخ العلاقات الإنسانية مع البحار.

ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يُعرّف التراث الثقافي المغمور بالمياه على أنه جميع الآثار ذات الطابع الثقافي أو التاريخي التي ظلت مغمورة تحت الماء مدة لا تقل عن 100 سنة، وهو مجال واسع يعكس أهمية الحفاظ على الموروثات الغارقة التي تروي قصص الحضارات القديمة.

جمعية العائلة البحرينية:

اليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة يجسد رؤية الملك في ترسيخ مكانة المرأة شريكا أصيلا في التنمية

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية العائلة البحرينية الدكتور فيصل الغرير أن الاحتفاء باليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة يمثل محطة وطنية مشرقة في مسيرة مملكة البحرين، ويعكس نجاح المشروع الإصلاحي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي جعل من تمكين المرأة أحد المرتكزات الأساسية للتنمية الوطنية المستدامة. ويأتي الاحتفال هذا العام تحت شعار «25 عامًا في قلب المشروع الإصلاحي»، تأكيدًا للمكانة المحورية التي حظيت بها المرأة البحرينية خلال ربع قرن من الإنجازات.

وأوضح الغرير أن تأسيس المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم، مثّل نقلة نوعية في مسيرة دعم المرأة البحرينية، وأسهم في ترسيخ نموذج وطني رائد في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات التنمية وصناعة القرار، حتى أصبحت المرأة البحرينية شريكًا فاعلًا في بناء الوطن، ومثالًا يحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أن الإنجازات التي تحققت خلال خمسة وعشرين عامًا تؤكد نجاح الرؤية الملكية في بناء منظومة متكاملة تكفل للمرأة فرص المشاركة والإبداع والتميز، بما انعكس على حضورها في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، وأسهم في تعزيز مكانة البحرين في المؤشرات الدولية ذات الصلة بتمكين المرأة.

وأضاف أن جمعية العائلة البحرينية تنظر إلى المجلس الأعلى للمرأة بوصفه شريكًا وطنيًا أساسيًا في ترسيخ استقرار الأسرة البحرينية، وتعزيز قيم التماسك الاجتماعي، وإطلاق المبادرات النوعية التي تدعم المرأة والأسرة والطفولة، باعتبار الأسرة الركيزة الأولى في بناء المجتمع، وأن ما تحقق من مكتسبات للمرأة البحرينية انعكس إيجابًا على استقرار الأسرة وتماسكها.

ورفع الدكتور فيصل الغرير بهذه المناسبة أسمى آيات التهنئة والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وإلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وإلى جميع نساء البحرين، مشيدًا بما تحقق من إنجازات وطنية عززت مكانة المرأة البحرينية ورسخت حضورها في مسيرة التنمية الشاملة.

واختتم الغرير تصريحه بتأكيد أن اليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة ليس مجرد مناسبة للاحتفاء بإنجازات الماضي، بل يمثل انطلاقة جديدة نحو آفاق أرحب من التمكين والريادة، بما ينسجم مع رؤية البحرين المستقبلية، ويواصل ترسيخ مكانة المرأة البحرينية باعتبارها شريكًا أساسيًا في بناء الوطن وصناعة مستقبله.

فيصل الغرير.

المجلس الأعلى للبيئة يطور خدمة طلب تسجيل وحدات التبريد والتكييف الكبيرة

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّر المجلس الأعلى للبيئة «خدمة طلب تسجيل وحدات التبريد والتكييف الكبيرة»، كخدمة رقمية تتيح للمنشآت المرخصة تسجيل وحدات التبريد والتكييف التي تزيد قدرتها التبريدية على 15 طنًا تبريديًا، بما في ذلك وحدات التكييف والثلاجات الصناعية، بهدف مواصلة تعزيز الرقابة عليها وضمان الإدارة السليمة لغازات التبريد من خلال استرجاعها وإعادة تدويرها والحد من انبعاثها إلى الغلاف الجوي، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية ومتطلبات بروتوكول مونتريال، مع إتاحة قاعدة بيانات مركزية تمكّن المنشآت من البحث عن الوحدات المسجلة وتحديث بياناتها بصورة دورية، بما يدعم أعمال المتابعة والامتثال البيئي.

وبموجب هذه الخدمة تم تقليص مدة إنجاز الطلب من 20 يوم عمل إلى 5 أيام، وذلك من خلال أتمتة إجراءات الخدمة بالكامل، وتقليل خطوات التنفيذ، وصفحات الوصول إلى الخدمة، بجانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم لرفع كفاءة الأداء وتيسير تجربة المستفيدين. وفي هذا السياق أكدت آمنة حمد الرميحي الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة أن الخدمة تعزز الرقابة على تداول واستخدام مواد التبريد الخاضعة للرقابة، عبر توفير قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة تضمن تتبعها، ودعم برامج التفتيش والالتزام بالاشتراطات البيئية، ورفع دقة البيانات لتنفيذ التزامات مملكة البحرين بموجب بروتوكول مونتريال. وأضافت الرميحي أن هذا التحديث يعكس حرص المجلس الأعلى للبيئة على تطوير خدماته الرقمية ورفع كفاءتها، بما يسهم في تقليل الوقت والجهد وتعزيز فاعلية منظومة العمل.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

مدير عام الآثار: التجارة البحرية عبر آلاف السنين في البحرين تركت كنوزا أثرية تنتظر الاكتشاف

أكد مدير عام الآثار في هيئة البحرين للثقافة والآثار الدكتور سلمان المحاري أن المبادرة المشتركة التي أطلقتها الهيئة بالتعاون مع جهاز المساحة والتسجيل العقاري ومعهد بحوث الممتلكات الثقافية بجامعة تيكيو اليابانية، تمثل خطوة رائدة في مجال البحث الأثري البحري، وتهدف إلى توظيف أحدث التقنيات للكشف عن التراث الثقافي المغمور بالمياه وتوثيقه وفق أعلى المعايير العلمية العالمية.

وأوضح المحاري في مداخلة تلفزيونية أن المبادرة تنطلق من العمق التاريخي والحضاري لمملكة البحرين وارتباطها الوثيق بالبحر، مشيرًا إلى أن النشاط البحري والتجاري الذي ازدهرت به البحرين منذ حضارة دلمون قبل أكثر من أربعة آلاف عام، مرورًا بفترة تايلوس والعصور الإسلامية، أسهم في بناء شبكة واسعة من العلاقات التجارية البحرية امتدت إلى بلاد الرافدين ومجان ووادي السند وحوض البحر المتوسط والصين.

وقال إن هذا الإرث البحري الكبير يرجح وجود مواقع أثرية مغمورة في المياه الإقليمية للمملكة، تشمل حطام سفن وبضائع تجارية وموانئ قديمة وقنوات بحرية تاريخية كانت تستخدم للوصول إلى موانئ البحرين قبل أن تندثر بفعل العوامل الطبيعية والزمن.

وأضاف أن المبادرة جاءت بعد الاطلاع على الإمكانات التقنية المتقدمة التي يمتلكها جهاز المساحة والتسجيل العقاري، في مقدمتها سفينة الأبحاث «2050»، بما يتيح الاستفادة من تقنيات المسح البحري الحديثة للكشف عن المواقع الأثرية المغمورة، ضمن شراكة وطنية مدعومة بتعاون أكاديمي دولي مع جامعة تيكيو اليابانية.

وأشار إلى أن الهيئة سبق أن نفذت مسوحات أثرية بحرية محدودة، إلا أن المشروع الحالي يعد الأول من نوعه بهذا الحجم وبهذا المستوى العلمي والتقني، مؤكدًا أن الهدف يتمثل في إنشاء قاعدة بيانات علمية دقيقة وموثقة للتراث البحري والأثري المغمور بالمياه، بما يسهم في دعم الدراسات والبحوث المستقبلية وحماية هذا الإرث الوطني.

ولفت المحاري إلى أن انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية اليونسكو لعام 2001 بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، التي صادقت عليها المملكة في عام 2024، يوفر إطارًا دوليًا يعزز جهود البحث والتوثيق والتعاون العلمي، ويسهم في صون الهوية الوطنية المرتبطة بتاريخ البحرين البحري وإبراز مكانتها الحضارية عبر العصور.

د. سلمان المحاري.